

حقائق مختلفة معلوم الفساد ببدية العقل يكون صفة الله على خلاف  
صفة الخلقين لا يتوغل هذا المنهج **الوجه الثاني** والاربعون ان تولد  
على خلاف كلام المحدثين ان عنيت به ان حقيقة كلام الله ليست حقيقة  
كلام المخلوقين كما انه هو كذلك وسائر صفاته كذلك فهذا حق لكن لا يشك  
فان كونه كذلك لا يوجب ان يثبت ما يعلم بالعدل انتفاؤه فان ما يعلم  
العقل انتفاؤه لا يثبت شأها ولا غايتها وكون الواحد الذي لا تغاير فيه  
ولا اختلاف هو حقائق مختلفة معلوم الفساد بالعدل فلا يثبت له ولا  
لغيره وان عنيت بشرك على خلاف كلام المحدثين شيئا غير ذلك وهو ان  
كونه معنى قائما بالنفس او كونه ليس بحرف ولا صوت هو محال  
في ذلك لكلام المحدثين فلمس الامر عندك كذلك فان القديم والحديث  
يشتركان في هذا الوصف عندك وان عنيت انه واحد وكلام المخلوق  
حين ليس بواحد فيقال هذا هو محل النزاع فما الدليل على انه  
لف ذلك المحدثين من هذا الوجه يترى ذلك **الوجه الثالث**  
**والاربعون** وهو ان الكلام والعلم والتدريج وسائر الصفات جمع هو لا يوجب  
بينها وبين الصفات المخلوقة من وجه ويفرق بينهما  
من وجه كما يجمع بين الوجود القديم الواجب القائم بنفسه الخالق وبين  
الوجود الممكن المخلوق من وجه ويفرق بينهما من وجه ولهذا يجمعون  
بين الشاهد والغائب باحد والدليل والعللة والشرط فيقولون حد  
العالم من قايمة العلم واحتياج لا يتخلف شأها ولا غايتها والعلم والتدريج  
مشروط باحتمال في الشاهد والغائب والاجتهاد دليل على العلم في الشاهد  
الغائب ويقول من يثبت الاحوال فبهم العلم موجب لكون العلم على ذلك  
لا يتخلف في الشاهد والغائب وان كان الامر كذلك فما الدليل على كلام  
المخلوقين من وجه لا يقتضي ان يكون واحدا ان لم تبين ان تلك الخالفة

موجبة

موجبة لوجوده وانت لم تذكر ذلك ولا سبيل اليه اكثر ما ذكرت انك  
صفتك على المتكلم فقلت يجب ان يكون واحدا لان المتكلم واحد وستكلم  
على ذلك **الوجه الرابع** والاربعون انك اعتمدت في كون الكلام معنى واحدا  
قد علم على نياتك على المتكلم فلما قيل لك كيف يقبل كلام واحد يجمع او  
صاف مختلف حتى يكون امرا فيها خبرا استجابا وعدا ووعدا قلت  
يقبل ذلك بالدليل الموجب لعدمه المانع من كونه متغايرا مختلفا على  
خلاف كلام المحدثين كما يقبل متكلم هوشى واحد ليس بذي ابعاض ولا  
اجزا ولا آلات وان كان لا يقبل متكلم هوشى واحد لا ينقسم ولا يتجزأ  
في الحدوث فتقول كما يقبل متكلم هوشى واحد وان كان لا يقبل  
متكلم هوشى واحد في الحدوث اي كما يقبل هذا في الموصوف فليقبل  
في صفة ذلك فيقال لكن لا تخلوا اما ان يكون الدليل الحق قد دل  
على هذه الوحدة التي اثبتتها للمتكلم ولم يدل عليها فان لم يدل عليها كنت  
قائما دعوى على دعوى بلا حجة وكانت المطالبة لك واحدة فصارت  
اثنين وان دل عليها فيقال لك وحده الموصوف علمت بذلك الدليل  
الدال عليها فمن اين يجب اذا علم ان الموصوف واحد ان يكون كلامه  
معنى واحدا مع ان هذا الموصوف الواحد موصوف عندك وعند  
عامه المشبه بصفات متعددة فلم يلزم من وحدته في نفسه وحدة  
صفة فلم يلزم من وحدته وحدة كلامه بلا حجة **الوجه الخامس**  
**والاربعون** ان ما ذكرته في هذا الجواب اما ان يذكرك لانتباه كون الكلام معنى  
واحدا ولا مكان ان المعنى الواحد يكون حقائق مختلفة قياسا على الموصوف  
واحدا لا يتوهم ان يكون صفة معنى واحدا وهذا معلوم بالضرورة والا  
فتناقض وهو يعلم ذلك وايضا فان هذه الحقيقة لا تنفي ان كان ذلك كما  
سنبينه فان لا ينفى ثبوت ذلك ووجوده اولي واخرى وان كان ذلك

٣١

٣٤

٣٥

وحدة